

## معاقات مصريات متزوجات ينتفضن ضد قانون يحرمنهن من معاش أبائهن

بالمعاش، في حين تمنح كل الحقوق  
للزواج المعاقين لمجرد أنهم ذكور.

وقالت هبة هجرس، عضو مجلس  
النواب والمجلس القومي للمرأة عن  
نوي الإعاقة، إن أزمة المرأة المعاقة في  
كثرة احتياجاتها ومصروفاتها، مثل  
شراء أجهزة تعويضية وكراس متحركة،  
وبعض الرجال لا يفضلون الارتباط بهذه  
الفئة من السيدات فدانما هن بحاجة إلى  
أموال تلبى هذه المطالب، بحيث يتحرك  
ويتصرف بشكل شبه طبيعي.

وأضافت هجرس لـ "العرب"، وهي من  
قادت المطالبة بتعديل قانون المعاقين  
ليحتفظوا بالراتب مع المعاش، أن  
الحكومة بررت رفض جمع الرزقة  
المعاقية بين راتبها ومعاش والديها، بأن  
ولاية الأب سقطت منذ انتقالها إلى عصمة  
رجل آخر، وهو الزوج، وأسست كالمها  
(الحكومة) على قاعدة شرعية بأن المرأة  
لها ولي واحد، إما الأب أو الزوج.

وتكمن مشكلة الحكومة المصرية  
في أنها تمنح المؤسسة الدينية الحق  
المطلق في رفض نصوص قانونية  
تعارض مع الشرع، ولو كانت تهدف إلى  
ترسيخ قيم إنسانية.

ماذا يضير الدين لو حصلت المرأة  
على معاش والدها وهي في ولاية زوجها؟  
وهل الدين يقول بأن تظل الفتاة عانساً  
حتى لا يسقط عنها مصدر رزق يساعدها  
على أن تعيش حياة كريمة مع زوجها  
وتتجنب الغرق في دوامة الفقر؟

أميرة فكري  
كاتبة مصرية

اضطرت شادية (ع)، وهي معلمة  
مصرية من نوي الإعاقة الحركية، إلى  
الزواج العرفي كي تجمع بين راتبها  
الشهري ومعاش والدها ووالدتها،  
أمام إصرار الحكومة على رفض تعديل  
قانون التأمينات والمعاشات الخاص  
بالمعاقين، ليُسمح لهن بتقاضى الراتب  
والاحتفاظ بالمعاش دون أن يتم حرمانهن  
من الأخير بسبب الزواج.

لا يعلم بزواج شادية سوى مجموعة  
صغيرة من صديقاتها في المدرسة التي  
تعمل بها في القاهرة، وبعض أقرانها  
المؤمنين على السر، حتى لا يتم إبلاغ  
وزارة التضامن الاجتماعي وتحرم من  
معاش والديها، في ظل ظروف معيشية  
صعبة تعاني منها، بحكم أن لديها أربعة  
أبناء في مراحل تعليمية مختلفة.

وقالت الزوجة إنها والآف الزوجات  
من نوي الإعاقة لم يعد أمامهن سوى  
تدخل الرئيس عبدالفتاح  
السيسي لتعديل قانون المعاشات  
الخاص بهن، ليُسمح لهن بالزواج مع  
الاحتفاظ بالراتب والمعاش، ولا تتم  
لمجرد أنهن أصبحن متزوجات، وتركن  
حياة العزوبية والطلاق.

وأكدت شادية لـ "العرب" أن قانون  
نوي الإعاقة الخاص بالمعاشات يدفع  
الكثير من السيدات إلى الزواج العرفي كي  
يحفظن بالمعاش. وليست هناك مراعاة  
لأسباب التي دفعتهن إلى هذا الخيار،  
فالعلاء وصل إلى مستويات قياسية،  
وظروف الحياة صارت قاسية، وبدائل  
جني المال شبه منعدمة، لذلك يتم التحايل  
على القانون، والحكومة تعلم ذلك، لكنها لا  
تستطيع الإنابة.

وتتخج الحكومة بأن المعاقية  
بعد زواجها أصبحت تحت ولاية  
رجل غير الأب، وهو الزوج، ولا  
يحق لها الحصول على المعاش،  
لأن الرجل الذي تعيش معه يُفترض  
أن ينفق عليها ويوفر لها كامل  
احتياجاتها، وليس دور الدولة أن  
توفر لهذه السيدة دخلاً شهرياً طالما  
أنها صارت في عصمة زوج مُلزم بذلك  
تحت أي ظرف.

وحسب القانون، فإن المرأة المندرجة  
تحت الإعاقة، أياً كان نوعها كبيرة أم  
صغيرة، لا تحصل على معاش الأب أو  
الأم، أو الاثنين معاً، إلا إذا كانت غير  
متزوجة أو مطلقة، أما إذا تزوجت فمن  
حق وزارة التضامن الاجتماعي وقف  
الأموال الشهرية التي كانت تتقاضاها،  
ما يدفع بعض السيدات إلى المخاطرة  
إما بقبول الزواج العرفي أو بالطلاق  
الصوري.

ويتأسس الطلاق السوري على اتفاق  
مسبق بين الزوج والزوجة والمانون  
الشرعي، ويحصل منه الأخير على مقابل  
مادي كبير، ويتم منح وثيقة تفيد بأن  
الزوجين انفصلا رسمياً، دون أن يقول  
الرجل لزوجته شفها "أنت طالق"، ثم  
يتم تقديم المستند إلى وزارة التضامن  
الاجتماعي للحصول المرأة على المعاش  
بحكم أنها مطلقة، في حين أنها تعيش مع  
زوجها عرفياً، ولأن الأزهر يتمسك بوقوع  
الطلاق الشفهي فقط دون اعتراف بالوثيقة  
الرسمية، فإن الزواج يكون شريعياً.

وأكدت شادية "أعرف سيدات معاقات  
لجان إلى الطلاق السوري للحصول على  
المعاش، والأسر البسيطة لا تعارض هذا  
التصرف أمام نردة المال لتجاوز الظروف  
القاسية".

وإسبغ بعض علماء الدين، مثل علي  
جمعي مفتي مصر السابق وأمنة نصير  
أستاذة العقيدة بالأزهر، قيام المرأة  
المعاقية أو غيرها بالزواج عرفياً من أجل  
الاحتفاظ بالمعاش، لأنه لا يتعارض مع  
الشرعية، في حين حرم الأزهر ودار الإفتاء  
التصرف ذاته، باعتبار أنه "تحايل على  
القانون، والأموال التي يتم الحصول  
عليها ترقى إلى مرتبة السرقة من المال  
العام، وعلى السيدة الرضاء بالنصيب".

ويرى المطالبون بتعديل قانون نوي  
الإعاقة أنه من غير المنطقي عدم المساواة  
بين الرجل والمرأة في الجمع بين الراتب  
والمعاش في حين أن الإصابة تبدو واحدة  
والزواج حق للجميع، وليس معقولاً في  
نزوة اهتمام رئيس الدولة بأصحاب  
الإعاقة ضمن المستفيدين من معاش  
تكافل وكرامة لظروفهم الخاصة.

## تفاقم العنوسة في الجزائر يطلق أجراس الاحتماء بالدولة من ظلم المجتمع جزائريات عازبات يطمنن للعيش بسلام دون زواج



التحرم من قيود الرجعية لا يزال يشغل بال الفتيات

في سلم أولوياتها لحساب الدراسة  
والعمل.

وترى الدراسة أن الطموح المتزايد  
والاستقلال المادي انعكسا بالسلب  
على بعض النساء بحيث تسببا في  
عنوستهن، وقد تفضي العنوسة في ظل  
التغير الاجتماعي وغياب الوازع الديني  
إلى انحراف بعض الفتيات واتجاههن  
في سبيل الظفر بالزوج إلى طرق تتناقى  
مع قيم ومبادئ المجتمع.

وقال أستاذ علم الاجتماع عبدالسلام  
فياللي لـ "العرب"، "هذه القضية معضلة  
اجتماعية مسكوت عنها، أو قل يحاول  
المجتمع أن يخفيها. لو أننا نراجع  
إحصائيات النساء غير المتزوجات ونريد  
أن نعالجها معالجة عقلانية، لتحتم علينا  
طرح السؤال والبحث عن حلول".

وأضاف فياللي أن سهام هي "جزء  
من هذا الجانب الخفي أو المسكوت  
عنه. أولاً: يمكن تناولها ضمن السياق  
العام لمعالجة أزمة البطالة، سواء ضمن  
المسعى العام الحكومي دون تمييز، أو  
من حيث البحث عما يناسب فئة الإناث  
غير المتزوجات من عمل أو دعم ضمن  
الاقتصاد الأسري. غير أن هذه الحلول لا  
تراعى البعد الاجتماعي لوضع المرأة في  
الجهة التضييق على حركتها أو البحث  
الفردى عن تغيير للوضع خارج الإشراف  
الأسري الذكوري الممارس عليها".

وتساءل فياللي "هل نستعد كمجتمع  
من الآن لعبه اجتماعي جديد منحة  
وسكتاً؛ أظن أن هذا الحل غير مناسب  
وغير ممكن التحقق مع رقم 11 مليون  
عانس في بلادنا، لذلك يجب التفكير في  
حلول تراعى الزمن الحاضر والمتغيرات  
المستجدة مع نموذج الأسرة النواة".  
وحول ردود الفعل المنتظرة من  
المؤسسات الرسمية والتشريعية، أشار  
عالم الاجتماع "أن تعالج هذه القضية  
ضمن التفكير المجرد من أي تمييز لوضع  
هذه الفئة الاجتماعية، كان هناك خوفاً  
من تناولها أو طرحها للنقاش وأستطيع  
استخدام مصطلح (طابو)".

وأستشهد فياللي بردود الفعل على  
موضوع التبنّي، قائلاً "شهدنا لنا كيف  
كان رد الفعل على موضوع التبنّي من قبل  
المحافظين، فهم لا ينظرون إلى إثبات بل  
إلى القيود بحيث تسد جميع المنافذ، بل  
إنه يتم القفز على أي اجتهاد مستتير،  
ولذلك أرى أنه من اللازم أن تعالج مثل  
هذه المسائل سياسياً، أي منظور طرح عام  
يحتم على الدولة أن توجد  
الحلول المستجدة والمناسبة  
لهكذا قضايا ومعضلات".

وأشار إلى أن "طرح  
هذه الحلول يأتي بعد نقاش  
وبمراعاة التركيبة القيمة  
للمجتمع، بيد أنه يتعين أن  
نعبر خط الروبوتون وقد أن  
الأوان. وصارت العديد من  
القضايا الاجتماعية، ومنها  
مشكلة العنوسة تضغط  
بشكل حاد. إن مشكلة هذه  
المرأة، سهام، هي صرخة،  
يجب أن تجد أذاناً صاغية  
وبالتالي الحلول أيضاً".

هناك 4 ملايين عانس تجاوزت أعمارهن  
سن الـ35، وأن التقديرات الإجمالية  
تكشف عن وجود حوالي 12 مليون عانس،  
وهو ربع مليون التعداد البشري للبلاد".  
وذكرت الدراسة أن "العنوسة ظاهرة  
تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر  
في نسبة العوانس من شأنه أن يعصف  
ببنية وتماسك المجتمع وذلك لأن الآثار  
المتربة عنه لا تمس المرأة فحسب، بل  
الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أهم  
تلك الآثار هو الانتشار للامحدود لمختلف  
أنواع الانحرافات وفي مقدمتها العلاقات  
الجنسية غير الشرعية".

وتبين النتائج الميدانية للدراسة  
أن البطالة وصعوبة الحصول على  
المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في  
ظل غلاء المعيشة تشكل كلها عوامل  
سوسيواقتصادية هامة تقف حائلاً دون  
إقبال الشباب على الزواج، خاصة وأن  
أسلوب الحياة قد تغير كثيراً مقارنة  
بالسنوات السابقة، بحيث أصبح له  
مقتضياته ومستلزماته وعدم توفرها قد  
ينعكس بالسلب على حياة الشباب.

وتعتبر سهام نموذجاً جديداً عن شريحة  
من الجزائريات صرن في حاجة لحماية  
الدولة بسبب عنوستهن، فالدراسات عادة  
ما تكتفي في اختيار عيناتها ونماذجها  
من المدن الجامعية أو القريبة منها، حيث  
يسود نوع من الأريحية والانفتاح، بينما  
يستمر تجاهل العانس التي تعاني في  
المناطق العميقة، حيث لم تعد سلطة  
التقاليد و"العار" المصطنع تحتمل رؤية  
العاانس في الأسرة.

ولم تنشر أي من هذه الدراسات إلى  
أن هناك جزائريات لم يملكن حظاً للزواج،  
يعشن ظروفاً اجتماعية ونفسية صعبة،  
فهن مخيرات بين الفرار نحو حياة  
أخرى يتقمن فيها من مشاعر الحرمان،  
وبين الاستسلام لمصيرهن وهن فاقدات  
لطعم الحياة، ولم يبق لأمثال سهام إلا  
الاستنجاد بالدولة لتأمين منحة وسقف  
لهن يكمل بهما ما بقي من العمر.

وفي سياق متصل لم تستبعد الدراسة  
التي تشرف عليها أمال بن عيسى دور  
التغيرات الهامة في حياة المرأة، من حيث  
المكانة والدور في تفاقم الظاهرة، حيث  
أصبحت الفتاة تسعى إلى إثبات ذاتها  
في المجتمع من خلال التعليم والعمل  
أولاً، ثم الزواج ثانياً، وارتفاع مستواها  
التعليمي واستقلالها المادي غير من  
نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية  
وفي مقدمتها الزواج، الذي سجل تراجعاً

كما كشفت سهام "لا أتبادل الزيارات  
مع أحد ولا أذهب إلى الحفلات والأعراس  
في البلدة، لأن أمي محرجة بعنوستي،  
ولا يمكن لي مواجهة نظرات النسوة في  
المناسبات".

وتابعت "العنوسة عندنا تفقد الفتاة  
حقوقها الطبيعية في التكفل الاجتماعي،  
حتى الأكل، العلاج، اللباس... هي من  
الدرجة الثانية لدى أفراد الأسرة، حتى  
الأم التي حملت في أحشائها تسعة أشهر  
تصبح عبئاً عليها، تتخلص شيئاً فشيئاً  
من غريزة العاطفة والأمومة وتستسلم  
لذكورية المجتمع وللتقاليد التي لا تطيق  
العاانس بينهم".

### الطموح المتزايد والاستقلال المادي انعكسا سلباً على بعض النساء بحيث تسببا في عنوستهن

ويعجز مثقفو المجتمع القبلي عن  
الوقوف في وجه مثل هذه الممارسات، ولا  
يستطيعون الدفع نحو تهذيب التقاليد  
المحرجة، فوفقاً لسهام "هنا ليس من  
السهل التمرد على التقاليد، وحتى إمام  
المسجد الذي يجلس الجميع للاستماع  
إليه، لا يتناول إلا ما يتوافق مع البيئة  
التي يعيش فيها، أما كرامة المرأة  
وإحسانها وافتقارها فهي غائبة عن  
قاموس الجميع".

وتدعو الشابة الجزائرية إلى  
ضرورة أن "تعمل الحكومة على التكفل  
ببناء، إننا جزء من الشعب، ولن يضيرها  
إن خصصت لنا منحة وسكناً يوايين  
وبريحنا من نظرات التمييز والمعاملة  
الدونية".

ولا تزال الدراسات الاجتماعية تتسم  
بالجفاف والتحليل النظري، حيث لا  
يوجد في الجامعات أو المراكز المختصة  
ما يوحى أو يحفز المؤسسات الرسمية  
على استشراف تطورات لافئة للمشكلات  
الاجتماعية، من أجل أخذ الاحتياطات  
اللازمة، لاسيما وأن كامل الدولة لم يعد  
قادراً على تحمل أعباء جديدة.

وأظهرت دراسة اجتماعية لنيل  
شهادة الماجستير للباحثة في علم  
الاجتماع أمال بن عيسى، أن "الديوان  
الوطني للإحصائيات يشير إلى أن 51 في  
المئة من نساء الجزائر اللواتي بلغن سن  
الإنجاب يواجهن خطر العنوسة، وأن

تعتبر ظاهرة التأخر في الزواج  
كابوساً يُطارَد الفتيات في الوطن  
العربي ولاسيما في الجزائر،  
وزادت من وطأته ضغوط الحياة  
والمجتمع والأحكام التي تطلق على  
من تتأخر في الارتباط.

صابر بليدي  
صحافي جزائري



درجت المجتمعات العربية على اتخاذ  
آراء ومواقف قاسية من الشابات إزاء  
ظاهرة العنوسة، لكن أن تشير الدراسات  
والإحصائيات إلى وجود 12 مليون  
عانس، فذلك يعني 12 مشكلة نفسية  
 واجتماعية وصحية، فما يتسرب هنا  
وهنا عن مؤشرات العنوسة يدعو إلى  
دق أجراس الإنذار، قبل أن تفلت الأوضاع  
من أيدي المجتمع والمؤسسات الرسمية.

وقالت سهام (فضلت عدم ذكر اسمها  
بالكامل)، وهي من مدينة خنشلة (شرق  
الجزائر)، لـ "العرب" على أمل مساعدتها  
هي وغيرها من العانسات على إيصال  
أصواتهن "العار والتمييز يلاحقنا  
في كل مكان، حتى في بيوتنا وبين  
اهلنا.. إنني لا أكل ولا أعالج ولا البس  
كبقية أفراد العائلة لأنني عانس.. العنف  
اللفظي والمعنوي والمؤسسات الرسمية.

والسبب لأنني لم أتزوج".  
ويعد تصريح سهام مجازفة حقيقية  
في ظل انتمائها لاجتمع ذكوري تحكمه  
العادات والتقاليد التي تحظر على المرأة  
في كثير من المناطق أي نوع من الاتصال  
بالعالم الخارجي.

ويعري مضمون رسالتها واحداً من  
النابوهات في إحدى المناطق الداخلية،  
وهي مدخل للوقوف على الظاهرة بشكل  
أعمق بعيداً عن الإحصائيات والنظريات  
الجافة، ما دامت الأصوات متصاعدة من  
عمق الجزائر المحافظ من أجل تدخل  
المؤسسات الرسمية لحماية هؤلاء من  
مأساة تتجرعها صاحباتها في صمت.

وتروي سهام مأساتها قائلة "فقدت  
كل شيء في حياتي، جمالي، أملي  
وطموحاتي.. لم أعد إلا مجرد كتلة من  
اللحم والعظم، لا أدري ما أفعل، ولولا  
الزماي صلاتي وإيماني لكان الوضع  
أسوأ.. لقد ندمت على دراستي في  
الجامعة، فلا شغل ولا زواج، والأمر من  
كل ذلك أن شهادتي الجامعية صارت  
معرّاة لي، فدراستي هي سبب عنوستي..  
هكذا يعتقد أهلي".

وأضافت "في مجتمعنا وتقاليدنا،  
الفتاة تخرج مرتين الأولى لدار الزوجية  
والثانية إلى قبرها، وكنت محظوظة  
لما سمحوا لي بمواصلة الدراسة في  
الجامعة، لكن يا ليتهم لم يفعلوا، لقد  
تحولت حياتي إلى جحيم والجامعة إلى  
عذرة أتجرعها يوماً".

وعلى الرغم من أن ظاهرة العنوسة  
تشمل الملايين من الجزائريات، فإن  
سهام تشير إلى أن "الوضع يختلف بين  
المرأة العاملة والقاتبة في المنزل، وبين  
تقاليد منطقة وأخرى.. فانا أتحدث عما  
يعيشه الكثيرات في ما يعرف بالجزائر  
العميقة البعيدة عن الأضواء والصحف".

لكنها شددت على أن "العاانس ضحية في  
جميع الحالات، وأن الوقت حان للانتفاة  
إليها، لأن الجحيم يحرق الكثيرات"،  
منابعة "ممن أعرفهن هناك الصامدات  
وهناك المستسلمات.. أعرف فتيات هربن  
من بيوتهن، لم يتحملن ما يتعرضن له،  
لقد ذهبن دون رجعة وبلا وداع، تركن  
كل شيء خلفهن.. أهلهن، ذكرياتهن، أعز  
الأشياء لديهن، ليعشن حياتهن بعيداً عن  
الذل والهوان والنظرات الحارقة".

